يحتمل عدم حصر طهارة الثوب عنه في الغسل اهد (ص٧٠) (ا) قال المؤلف: أما ما ورد في الغسل والفرك فهو ما في التلخيص الحبير (الشهر عن عمرة عن عائشة رضى الله عنها قالت: كنت أفرك المنى من ثوب رسول الله بي إذا كان يابسا وأغسله إذا كان رطبا (الله المؤلف) أرواه الدارقطني وأبو عوانة في صحيحه وأبو بكر البزار، وأعله البزار بالإرسال عن عمرة: وما فيه أيضا: "وقد ورد الأمر بفركه من طريق صحيحة رواه ابن الجارود في المنتقى عن همام بن الحارث قال: كان عند عائشة رضى الله عنها ضيف فأجنب فجعل يغسل ما أصابه، فقالت عائشة رضى الله عنها: كان رسول الله يوسي يأمرنا بحته، وأما الأمر بغسله فلا أصل له اه.". والإعلال بالإرسال في الحديث الأول لا يصح ، فإنه يمكن أن يثبت الحديث بالطريقين متصل ومنقطع ومسند ومرسل، وكل ما يصحيح أبي عوانة صحيح كما في خطبة كنز العمال (١٣١) وما رواه الدارقطني وقال صحيح - "عن عائشة رضى الله عنها أن رسول الله على ثوبه منى غسله، ثم يخرج إلى الصلاة وأنا أنظر إلى بقعة (أ) من أثر الغسل في ثوبه " (٥٠).

وأما الحديث الذى ورد فيه التشبيه فما رواه الدارقطنى (٤٦:١) "حدثنا محمد بن مخلد نا إبراهيم بن إسحاق الحربى نا سعيد بن يحيى بن الأزهر نا إسحاق بن يوسف الأزرق نا شريك عن محمد بن عبد الرحمن عن عطاء (ابن أبى رباح) عن ابن عباس قال: سئل النبى على عن المنى يصيب الثوب قال: إنما هو بمنزلة المخاط والبزاق، وإنما

⁽١) يعنى يمكن أن يكون التشبيه في إزالته بالفرك كالخاط قاله الشيخ دامت بركاته (مؤلف).

⁽٢) باب النجاسات والماء النجس ١: ٣٣ رقم ٢٣.

⁽٣) قد اختلف أهل العلم في المني، فذهبت العترة وأبو حنيفة ومالك إلى نجاسته إلا أن أبا حنيفة قال: يكفى في تطهيره فركه إذا كان يابسا وهو رواية عن أحمد وقالت العترة ومالك: لا بد من غسله رطبا ويابسا وقال الليث: هو نجس ولا تعاد منه الصلاة وقال الحسن بن صالح: لا تعاد الصلاة من المنى في الثوب وإن كان كثيرا وتعاد منه إن كان في الجسد وإن قل وقال الشافعي وداود وهو أصح الروايتين عن أحمد بطهارته (نيل الأوطار ١: ٤٧ وح ١٤ باب ما جاء في المني).

⁽٤) يدل على أن إزالة أثر النجاسة بحيث لا يبقى منه شيء لا يجب لكنه محمول على بقائه بعد السعى التام في إزالته باليد والماء (مؤلف).

⁽٥) الدارقطني، باب ما ورد في طهارة المنيُّ ١: ١٢٥ رقم ٥.